العراقية بثلاث فرق.. وأغلبها يرحب بالتعاون مع الحكومة

◆ علاوي أكبر الخاسرين.. والمطلك مشتاق لمنصبه.. والنجيفي سعيد برئاسة البرلمان

المؤتمر الصحفي الذي اعلنت فيه العراقية العودة الى الحكومة والبرلمان... ارشيف

كينيث بولاك من مركز سابان التابع لمعهد بروكنك هو من المعلقين الأميركان المخضرمين فيما يتعلق بالشأن العراقي. في بداية شباط نشر مقالة بعنوان " الأزمة السياسية التي لا تنتهي في العراق"، و برغم صواب بعض النقاط التي ذكرها، فإنه يكرر المغالطات الشائعة لدى المحللين الغربيين . إحدى هذه المغالطات هي الاعتقاد بان الكتلة الوطنية العراقية هي كيان موحد له وجهة نظر واحدة تتصدى لرئيس الوزراء نوري المالكي. المغالطة الأخرى هي النظر الى السياسة العراقية من خلال رؤية طائفية ، اي ان هناك حزبا يمثل شريحة معينة، الكتلة الوطنية العراقية التي يجب أن يكون لها مقعد في الحكومة لكي تكون بحق حكومة ديمقراطية عادلة . كلتا النقطتين لم تخضع للتمحيص و الفحص الدقيق .

□ ترجمة: المدى

جزء من مقالة بولاك يزعم بان الكتلة الوطنية العراقية تمثل جبهة موحدة في الأزمة السياسية الحالية مقابل رئيس الوزراء نوري المالكي الذي تعتقد الكتلة بأنه يتحول الى دكتاتور. كتب بولاك يقول ان قيادة الكتلة كانت موحدة خلال مقاطعتها لجلسات البرلمان و مجلس الوزراء ، و يفترض ان سبب ذلك هو نظرة جميع أعضاء الكتلة الى رئيس الوزراء على انه يتحول الى أوتوقراطي و تجب مواجهته. هذا الجزء من افتراض بولاك بعيد عن الواقع لعدة اسباب اولها هو ان الكتلة لها على الاقل ثلاثة مواقف متباينة فيما يتعلق بالمالكي: فزعيم القائمة اياد علاوي و وزير المالية رافع العيساوي يريدان استمرار المقاطعة لكلا المجلسين لحين الحصول على تنازلات من رئيس الوزراء، بينما نائب رئيس الكتلة صالح المطلك لا يمانع في إنهاء مقاطعة البرلمان لكنه يريد استمرار مقاطعة وزراء الكتلة لمجلس الوزراء لحين ان يتمكن من العودة الى وظيفته. في مقابلة بتاريخ ١٣ كانون الأول مع السي ان ان ، قال المطلك ان المالكي يتحول الى دكتاتور بعد قيامه باعتقال البعثيين، و كرر هذه الملاحظة عدة مرات في وسائل الإعلام العراقية. ردا على ذلك، دعا المالكي الى التصويت على سحب الثقة من المطلك و لم يسمح له بالعودة الى وظيفته كنائب لرئيس الوزراء منذ ذلك الوقت. أخيرا، أراد رئيس البرلمان اسامة النجيفي و جمال الكربولي –الذي يرأس كتلة الحل ضمن القائمة العراقية – ان تعود القائمة الى الحكومة و أكدا أنهما ليس لديهما مشكلة في العمل مع رئيس الوزراء. في الحقيقة أن النجيفي لم ينفذ المقاطعة و حضر كل جلسات البرلمان، كما استمر سبعة من وزراء القائمة بحضور جلسات مجلس الوزراء. ثم إن النجيفي و الكربولي امتنعا عن إطلاق لفظة الدكتاتور على المالكي كما أطلقها أعضاء آخرون من القائمة. معظم النزاعات بين المالكي من جهة و علاوي و المطلك من جهة أخرى تعود الى ما قبل الاجتياح الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣ عندما كان كل زعيم له موقف مختلف تجاه حكم صدام ، مما ادى الى فقدان الثقة بينهم و الكراهية الشخصية لبعضهم البعض و التي لم يشارك بها سياسيون آخرون. السبب في انهاء القائمة مقاطعتها البرلمان في نهاية كانون الثاني ثم مجلس الوزراء بعد ايام من ذلك، هو ان القائمة كادت ان تنقسم لو أنها لم تنه مقاطعتها لأنها كانت منقسمة داخليا بشكل كبير و غير فاعلة في تنفيذ إستراتيجيتها. إذن و بعكس وجهة نظر بولاك، فان القائمة العراقية لم تكن متماسكة، و انما مكونة من عدة اطراف متباينة كل منها تمتلك أجندة خاصة بها. هذه الجوانب من المواجهة الأخيرة تم إغفالها من قبل المحللين الاميركان من امثال بولاك، مما جعلهم يقرؤون الوضع بشكل غير صحيح و يفشلون في فهم سبب نجاح المالكي في مناورة القائمة العراقية .

عنصر آخر في مقالة بولاك هو وجهة نظره الطائفية بالسياسة العراقية. فحسب رأيه أن القائمة العراقية لها دور مهم تلعبه في الحكومة لأنها تمثل شريحة معينة و اذا لم تشارك فيها فان تلك الطائفة ستثور مما قد يؤدي الى حرب اهلية جديدة . هذا التفسير خاطئ أيضا من عدة جوانب. أولا أن السنة ليسوا مجموعة متجانسة، فهناك عدة أطراف مختلفة تمثلهم داخل الحكومة، منها الكتلة الوطنية العراقية مثل القائمة العراقية و جبهة الحوار الوطني، كما ان هناك قوائم أخرى ايضا مثل وحدة العراق و جبهة التوافق العراقية التي هي جزء من كتلة الوسط و العراقية البيضاء التي انفصلت عن القائمة العراقية بسبب رفضها موقف القائمة ضد رئيس الوزراء.

برغم قيام المالكي بإبعاد علاوي عن الحكومة و رغبته بالتخلص من المطلك و غيره اذا ما استطاع ذلك، فان هذا لا يعني خلو الحكومة من سياسيين آخرين من العراقية. فوزير الزراعة عز الدين الدولة هو من كتلة عراقيون، و وزير الاتصالات محمد علاوي هو من القائمة العراقية، و وزير التربية محمد تميم هو من جبهة الحوار ، و وزير الكهرباء عبدالكريم عفتان و وزير الصناعة احمد الكربولي هما من حركة الحل ، بينما وزير المالية رافع العيساوي يمثل تجمع المستقبل المستقل، و وزير العلوم و التكنولوجيا عبدالكريم السامرائي من حزب التجديد . اغلب هؤلاء الوزراء ليست لديهم مشكلة مع رئيس الوزراء الذي من جانبه يرغب بالعمل معهم. كل هذا التنوع غاب عن بولاك و غيره ممن يكتبون عن ان الكتلة الوطنية مع باقي الأقطاب السياسية التي تمثل مكونات المجتمع من اجل الحفاظ على التوازن العرقي الطائفي للعراق. فكل خطوة يقوم بها المالكي ضد الكتلة العراقية يعتبرونها طائفية و تهديدا لشريحة في الحكومة. ما غاب عن بولاك هو ان رئيس الوزراء لا يطارد هذه الشريحة بحد ذاتهم، و انما يسعى وراء افراد له معهم صراعات بعضها شخصية و ليست طائفية. اخيرا، يزعم بولاك و غيره بان استمرار هذه الازمة سيؤدي الى ابعاد العراقية عن الحكومة مما سيدعوهم الى العودة الى القتال.

ان المتمردين خسروا الحرب الأهلية الأخيرة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ، و ان ادراكهم خسارتهم هو السبب الرئيسي في تخلي أغلبية المسلحين عنهم و التحول للانضمام الى صحوة الانبار و ابناء العراق. لذا فهناك قليلون ممن يرغبون بالانضمام الى قضية خاسرة في قتال الحكومة وبعض مكونات التحالف الوطني مرة اخرى، و ليس هذا فحسب بل ان عائدات النفط الكبيرة توحد كل الأطراف الحاكمة لأن جميعهم يريدون قطعة من الكعكة لمكوناتهم و اعضاء احزابهم مما يوفر حافزا آخرا للبقاء جزءا من النظام .

يبين بولاك الكثير من الأفكار الأميركية حول العراق، الا ان هذه الافكار تفوتها الكثير من تباينات السياسة العراقية ، كما ان هذه الافكار تقود الى دعم الحكومات المترهلة غير الفاعلة بسبب الاعتقاد بان كل طائفة لها حزبها الذي يجب ان يشارك في الحكم . انها ترى ان ابقاء تلك الأحزاب على المائدة اهم من الادارة المهنية المحترفة . الحقيقة هي ان الكتلة الوطنية العراقية اتخذت سلسلة من القرارات السيئة و انها خسرت بسهولة بسبب انقساماتها الداخلية. كما ان رغبة الكثير من اعضاء القائمة في البقاء في الحكومة رغم الازمات المتعاقبة، تفند التعليقات المتنامية حول حرب اهلية جديدة تندلع في العراق . فأعضاء الحكومة لديهم مصلحة كبيرة في البقاء كجزء منها بسبب الفوائد التي يحصلون عليها.

سيستمر العراق في مواجهة الازمات السياسية في المستقبل القريب. و مع خروج القوات الأميركية، فان قادة العراق يركزون على تحديد معالم سلطاتهم و تسوية خلافاتهم. لكن مع نظام سياسي غير ناضج و مع غياب قواعد تحكم سلوكهم، فان هذا الامر سيستغرق سنوات. ان ما يحتاجه المعلقون في الولايات المتحدة هو البدء بدراسة العراق من منظور عراقي بدلا من فرض وجهات نظرهم على الاحداث، اذ ان ذلك يقدم صورة عما يحصل في البلاد اوضح بكثير من التقارير الدورية التي تحكي عن اقتراب الحكومة من حافة الانهيار و عن تفكك البلاد و العودة الى الحرب الاهلية .

■ عن : افكار عن العراق

كلمات عارية

■ شاكر الأنباري

الكابوس الذي لا ينتهي

في بحر الولاءات، والتكتلات الحزبية والطائفية، والانحيازات العشائرية والمناطقية،والفوضى في إدارة الدولة سواء في العاصمة أو المحافظات، يبدو وكأن جميع المشتغلين بالسياسة،ممن تبوؤوا مناصب مهمة ومؤثرة، غارقون في التزوير، والسرقة، والتآمر، سواء على أقرانهم أم على الوطن. الأمر الذي يرسم صورة سوداء لحياتنا، ويفقد أي أمل في الإصلاح. الجميع يتكلم عن هذه الحقائق، ويكررها على مسامعنا ليل نهار، من كان في لب السلطة او من كان على أطرافها. والنتيجة أن الكل مدان، وفي الوقت ذاته بريء، وهذا بالضبط ما يشيع يأسا مطلقا لدى المواطن بالدرجة الأولى، ولدى أصحاب اليد النظيفة العاملين في الشأن العام بالدرجة الثانية.

التزوير والسرقة والفساد أصبحت عناوين بارزة في الصحافة العالمية والمحلية، حتى وصل بعض تلك الملفات الى مجلس النواب، وعلى طاولة مجلس الوزراء، ويتذكر المواطنون ملفات الملعب الرياضي في البصرة، وأمانة العاصمة، وعقود الكهرباء والنفط، والنجف عاصمة للثقافة الإسلامية، كذلك ملفات الاغتيالات والتصفيات، وملفات المقاولات والعقود في أغلب المحافظات. وكل ملف من هذه الملفات يحتوي على أسماء مسؤولين، وشركات، وصفقات، وميليشيات، وأحزاب، معروفة الصفات والعناوين. ومع وجودها المعلن إلا ان شيئا من الحقيقة لم يظهر الى السطح، وبذلك يبدو السيناريو كما لو كان مكتوبا، ومخرجا، ومنفذا، وممثلا، من قبل أشباح لا أشخاص من لحم ودم. وهذا ما يذكرنا احيانا بأفلام الرعب الهتشكوكية، أو الأفلام البوليسية المستعصية على الحل. وهذا ما يخلط الأوراق، ويجعل الكل مدانين ومتهمين، وفي الوقت ذاته أبرياء، ما دام القانون يقف عاجزا عن جلاء الحقيقة.

والسؤال هو: هل ان الطبقة السياسية العاملة في الشأن العام كلها فاسدة، ومجرمة، وتشتغل بالتزوير والعالم المافيوي؟ كلا بالتأكيد، وهذه بديهية. والسؤال الآخر هل أن الطبقة السياسية الحاكمة، او التي على هامش الحكم، بريئة من هكذا اتهامات، وتلفيقات، والقضية لا تعدو تشويه سمعة النظام الديمقراطي الجديد؟ كلا أيضا، فثمة عاملون فعلا من وراء الكواليس عبر صفقات، وولاءات مافيوية، هي التي تقف مسؤولة بدرجة كبيرة عما نعيشه من اخفاقات بنيوية، جعلت من العراق بلدا مريضا، مشلول الفاعلية، في اكثر من جانب: التنمية، الانفتاح، الاستقرار الأمني، المستوى العلمي، الرفاهية الاجتماعية، الى آخر القائمة من متطلبات بلد أوشك على الموت في زمن ما.

ما هو الحل اذن في فلترة هذه الفوضى من النزاهة والفساد، البراءة والإجرام، الكفاءة والعجز؟ انه القانون بلا شك. دون وجود مرجعية القانون الجميع مدان والجميع بريء. والقانون حتى هذه اللحظة غير فاعل في ان يخلص الأذهان من هذه الالتباسات، وخلط الأوراق. وعجزه غير مخفي بالتأكيد، ويتحدث عنه الشارع بصوت عال، الشارع الذي تقع عليه نتائج هكذا بيئة غير نظيفة. فهو الذي يعاني الروتين، والفساد، والرشوة، كلما راجع دائرة لتمشية أمر من أموره الشخصية والعائلية. وكلما انفجرت في وجهه المفخخات، والسيارات القاتلة، والمسدسات كاتمة الصوت. وهو الذي يضيء لياليه بالكهرباء المظلمة، ويتنفس هواء من سرطان وأوبئة وموت. وهو الذي يكدح عشرات الساعات لكي يقدم الطعام لأولاده في كل وجبة، ويدفع إيجارات صارت هي الأغلى من بين دول المنطقة. المواطن لا يفقه شنشنة السياسيين، وعنعناتهم، وحذلقاتهم. انه يعيش الأزمات كل ثانية ودقيقة، ومن حقه ان يرى القانون الواضح، الفاعل، والصريح، يحل له لغز هذا الفيلم الكابوسي الذي ظل متواصلا طيلة عقود، ولا يبدو ان له نهاية قريبة.

جمهورية العراق / محافظة المثنى

دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد/ ١٩٩
التاريخ: ٢٠١٢/٢/٢٩

مناقصة رقم (٢٤) / إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه والخاصة بمديرية طرق وجسور المثنى الذي اعلن للمرة الاولى بموجب المناقصة رقم (٤٧) لعام ٢٠١١ ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٣/٦ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٣/١٨ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:-

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى أن تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤- الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

١٠- يلتزم الطرف الثاني – المنفذ للعقد- بان يشغل ما لا يقل عن ٥٠٪ من عماله وموظفيه من العمالة الوطنية عن طريق مراكز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب.

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٢/٢٩

مناقصة رقم (٢٤) / إعلان للمرة الثانية
مشروع مديرية طرق وجسور المثنى

ت	اسم المشروع	الدرجة والاختصاص كحد أدنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تبليط طريق الربط سماوة- خضر مع جسر السوير الكونكريتي	الإنشائية/ الخامسة	٣٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء

الأمن والدفاع تتهم القائد العام بالانفراد في تفعيل العلاقات مع واشنطن

لجنة تحقيقية لـ(المدى): نتائج تفجير البرلمان أمام النواب الثلاثاء

□ بغداد/ المدى

أعلنت اللجنة التحقيقية النيابية المكلفة بالتحقيق في تفجير السيارة الملغومة قرب باحة مجلس النواب في ٢٨ من تشرين الثاني الماضي عن انها ستعرض نتائج التحقيق في جلسة مجلس النواب الثلاثاء المقبل وقالت إن نتائج التحقيق لم تشر الى تورط جهة سياسية بالتفجير، يأتي ذلك في وقت أكدت ان مكتب القائد العام للقوات المسلحة انفرد في تفعيل الاتفاق الثنائي مع واشنطن.

وكان الجناح العراقي لتنظيم القاعدة في العراق قد تبنى في الآونة الأخيرة التفجير الذي استهدف مجلس النواب العراقي وقال انه كان يستهدف المالكي.

ويأتي إعلان القاعدة عن مسؤوليتها في الهجوم بعد أيام من تفجر أسوأ أزمة في العراق على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهوري طارق الهاشمي بناء على اعترافات لأفراد من حمايته قالوا إنهم يتلقون أوامر لتنفيذ هجمات ضد أفراد امن ومسؤولين.

وقال عضو اللجنة مظهر خضر الجنبي في تصريح لـ (المدى) إن "اللجنة التحقيقية النيابية المكلفة بالتحقيق بتفجير السيارة الملغمة أنهت اعمالها وستعرض التقرير على مجلس النواب الثلاثاء المقبل".

وتابع ان "اي طرف سياسي لم يكن متورطا بالتفجير" كما قال الجنابي.

واشار الى أن "نتائج التحقيق توصلت الى الجهات التي وقفت وراء التفجير ورفض خضر الكشف عن تلك الجهات التي قال انها ليست "سياسية".

واكد عضو الجابي "ان لجنته لم ولن تخضع للضغوطات السياسية في ملف تفجير البرلمان".

يذكر ان عضو اللجنة حاكم الزاملي قال في وقت سابق لـ(المدى) "ان نتائج التحقيق في البرلمان ستعلن بعد ان يتم اعتقال اثنين من المتهمين الفارين".

وعرضت عمليات بغداد جزءا من نتائج التحقيق أشارت فيها إلى تورط مجموعتين "إرهابيتين" من الانبار وبغداد في التفجير. وقالت إن التفجير كان يستهدف المالكي وهو ما أكده تنظيم القاعدة في بيانه.

وقال تنظيم "دولة العراق الإسلامية" الذراع اليمنى للقاعدة في بيان نشرته احد المواقع المتشددة انه" تنفيذاً لتوجيه وزارة الحرب.. تمكّن الجهد الأمني لولاية بغداد.. من اختراق.. المنطقة الخضراء بسيارة مفخخة".

وتخضع عملية الدخول إلى المنطقة الخضراء لسلسلة معقدة من عمليات التفتيش الالكتروني واليدوي من بينها التعرض لأجهزة الكشف عن المتفجرات وعجلات خاصة للمسح الإشعاعي.

كما اتهمت لجنة الامن والدفاع النيابية، مكتب القائد العام للقوات المسلحة بالانفراد في تفعيل اتفاقات التعاون الثنائي في مجالات الأمن والدفاع مع واشنطن، مطالبة أن تكون تلك الاتفاقات على مرأى ومسمع ممثلي الشعب من الكتل السياسية.

الجنابي قال" إنه "ليس هناك تعاون بين لجنته وما يقرره مكتب القائد العام للقوات المسلحة"، مشيراً إلى أن "لجنة الامن والدفاع لم تسمع بالوفد الامني العراقي الذي يرأسه رئيس اركان الجيش بابكر زيباري إلى واشنطن إلاّ عن طريق وسائل الاعلام".

وأضاف الجنابي أن "اللجنة ليس لديها اطلاع بما يجري الآن بين الوفد العراقي والجانب الامريكي بشأن تفعيل اتفاقات التعاون الثنائي في مجالات الأمن والدفاع والتسليح الجوي"، متهماً مكتب القائد العام للقوات المسلحة وقيادته الأمنية بـ "التفرد بالقرار".

وتابع الجنابي وهو نائب عن القائمة العراقية أن "تفعيل اتفاقات التعاون الثنائي في مجالات الأمن والدفاع بين العراق وأمريكا خطوة جيدة، ولكن يجب ان تكون على مرأى ومسمع ممثلي الشعب من الكتل السياسية".